

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/WG.6/2/PAK/1
14 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الثانية

جنيف، ٥-١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق قرار
مجلس حقوق الإنسان ١/٥*

باكستان

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.

(A) GE.08-12852 080508 080508

أولاً - المنهجية وعملية التشاور

١- جُمع التقرير بعد مشاورات مطوّلة بين الوزارات على الصعيدين الاتحادي والإقليمي. وعقد وزير حقوق الإنسان مشاورات بشأن مشروع التقرير مع منظمات غير حكومية بارزة من بينها منظمة التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة ومنظمة سيهر، ومنظمة كاريتاس، وصندوق الرفاه العالمي، ورابطة الأبحاث في القانون الدولي، وصندوق أنصار بورني.

ثانياً - الخلفية

٢- أحرزت باكستان استقلالها في ١٤ آب/أغسطس ١٩٤٧. وتبلغ مساحتها الإجمالية ٧٩٦.٠٩٥ كيلومتراً مربعاً. والبلد مقسم إلى أربع مقاطعات وهي: بلوشستان ومقاطعة الحدود الشمالية الغربية، والسند والبنجاب. ويضاف إقليم العاصمة إسلام آباد، والمناطق القبلية التي تديرها الحكومة الاتحادية، والمناطق الشمالية التي تديرها الحكومة الاتحادية إلى المقاطعات الأربع. ويبلغ تعداد سكان باكستان ١٥٣,٤٥ مليون نسمة.

ألف - اللغات المتحدّث بها

٣- اللغة الوطنية هي الأوردو واللغة الرسمية هي الإنكليزية. ويتحدث سكان باكستان بعدد من اللغات الإقليمية أيضاً من بينها البنجابية والسندية والسرايكية والباشتو والبلوشية والهندكو والبراهوية.

باء - دستور باكستان

٤- اعتُمد دستور جمهورية باكستان الإسلامية في عام ١٩٧٣. ويحمي الدستور العديد من الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة - وهي الصكوك الدولية الأساسية فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

جيم - البرلمان

٥- ينص الدستور على شكل برلماني للحكم. وأجريت انتخابات برلمانية متعلقة بالجمعية الوطنية والجمعيات الإقليمية في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨.

٦- ويتكون البرلمان من مجلسين هما مجلس الشيوخ، وهو المجلس الأعلى، والجمعية الوطنية، وهي المجلس الأدنى. وفي عام ٢٠٠٢، زاد حجم الهيئات التشريعية في البلد وخصّصت حصة من المقاعد للنساء في إطار العمل الإيجابي. وألغي العمل بنظام فصل مجموعات الناخبين الخاص بالأقليات بناء على طلبها. ويتألف مجلس الشيوخ حالياً من ١٠٠ ممثل مع وجود ١٧ مقعداً للنساء، بينما أصبح قوام الجمعية الوطنية ٣٤٢ مقعداً منها ٦٠ مقعداً

للنساء. وترشح النساء أنفسهن أيضاً في الانتخابات للفوز بمقاعد خارج المقاعد المخصصة لهن. ولكل إقليم جمعية خاصة به. ويبلغ عدد الأعضاء في الجمعيات الإقليمية الأربع ٧٢٨ عضواً من بينهم ١٢٨ امرأة.

٧- وعلى المستوى المحلي ثمة شبكة من الهيئات المنتخبة. فقد انتقلت سلطة الحكم إلى مستوى القاعدة الشعبية المتمثلة في المقاطعات الفرعية (التحصيل) والمقاطعات (الزيلا) مما أتاح للمجتمعات المحلية وممثليها تحمّل مسؤولية القرارات التي تمس حياتهم.

دال - النظام القضائي

٨- يتألف النظام القضائي من المحكمة العليا والمحاكم العليا الإقليمية، ومن المحاكم الدنيا الأخرى ذات الاختصاصين المدني والجنائي. وللمحاكم الاختصاص الأصلي في أن ترفع دعاوى من تلقاء نفسها في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان الأساسية.

٩- وتقرر المحكمة الشرعية الاتحادية إذا كان هناك قانون مدني مخالف لتعاليم الإسلام. ويجوز استئناف قرارات المحكمة الشرعية لدى هيئة الطعن التابعة للمحكمة العليا.

هاء - الاقتصاد

١٠- يعتمد اقتصاد باكستان، وهي بلد نام، على الزراعة حيث تتوفر لديها شبكة من القنوات تروي جزءاً كبيراً من أراضيها المزروعة. وواجه الاقتصاد أزميتين كبيرتين خلال السنوات الخمس الماضية. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أودى زلزال ضرب شمال باكستان بحياة ٧٣ ٠٠٠ نسمة وشرّد ٣,٥ ملايين شخص. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، اجتاحت أمطار شديدة باكستان وضرب إعصار ساحله الجنوبي فأضر بإقليمي بلوشستان والسند. وأهلكت تلك الكارثة الطبيعية المئات من الناس في شتى أنحاء باكستان ونزح جراًها ما يزيد عن نصف مليون شخص. ولا يزال شبغ الإرهاب مخيماً من خلال العديد من الانفجارات والهجمات. كما ترك أثره على الاقتصاد. وبالرغم من تلك التحديات، ظل الاقتصاد متمتعاً بالقدرة على النهوض.

١١- وحسب آخر الأرقام التي نشرتها الدراسة الاستقصائية للاقتصاد في باكستان ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أبان اقتصاد باكستان عن قدرته على النهوض رغم التحديات. فارتفع ناتجه القومي الإجمالي الحقيقي بمعدل وسطي بلغ ٧ في المائة في السنة على مدى السنوات الخمس الماضية. وساعد النمو الاقتصادي في زيادة دخل الفرد بنسبة ١١ في المائة إذ بلغ ٩٢٥ دولاراً في نهاية السنة المالية الماضية. على أن ارتفاع أسعار السلع الأساسية وما ينجم عنه من تضخم وحالات عجز تجاري قد وضعت الاقتصاد أمام مجموعات جديدة من التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وقد كان للنمو الاقتصادي أثره الإيجابي على الصعيد الاجتماعي. وتراجع معدل حدوث الفقر على المستوى الوطني من ٣٤,٤٦ في المائة في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٢٣,٩ في المائة في فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وحسب قياسات المستوى الاجتماعي ومستوى المعيشة في باكستان المتعلقة بفترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦، فقد تحسّنت المؤشرات المتعلقة بالتعليم، كإجمالي وصافي نسبة التسجيل في المستوى الابتدائي ونسبة معرفة القراءة والكتابة. وتراجعت وفيات الرضع من ٨٢ إلى ٧٠ خلال الفترة من ٢٠٠١

إلى ٢٠٠٦. وقد أدى تزايد استعمال موانع الحمل إلى انخفاض معدل الخصوبة من ٤,٥ إلى ٣,٨ في المائة على مدى سبع سنوات.

١٢- وتقدر القوة العاملة في باكستان بنحو ٥٠,٠٥ مليون يبلغ عدد العاملين منها ٤٦,٦ مليون بينما يبلغ عدد العاطلين ثلاثة ملايين. ويعمل ٤٣,٣٧ في المائة تقريباً في الزراعة و٥٦,٦٣ في المائة في الأنشطة غير الزراعية/الصناعة. ومن الأنشطة غير الزراعية الصناعة التحويلية والتجارة والبناء والخدمات والنقل، إلخ. وداخل القطاع غير الزراعي، يعمل الجزء الأكبر، أي الثلثين (٦٤,٦ في المائة)، من الأشخاص العاملين في القطاع غير الرسمي. وتراجع معدل البطالة من ٦,٨ في المائة في فترة السنتين ٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى ٦,٢ في المائة في فترة السنتين ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

واو - الانتقال السياسي

١٣- كانت باكستان في طليعة الحرب على الإرهاب. وقد خلّفت قرابة ثلاثة عقود من حرب أفغانستان آثاراً هائلة في النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي في باكستان. وكان الأثر السلبي لحرب أفغانستان أنها أدت إلى ظهور مجموعة صغيرة ولكنها ملتزمة من العناصر المتطرفة في أجزاء من باكستان. وقد استخدمت تلك العناصر العنف لتحقيق أغراضها. فقد حاولت تنفيذ هجمات انتحارية ضد الرئيس ورئيس الوزراء السابق وغيرهما من الزعماء السياسيين. وقد أدت الهجمة الإرهابية الانتحارية التي حدثت في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ إلى مأساة مصرع رئيسة الوزراء السابقة بيناظير بوتو.

١٤- وما فتئت باكستان تمر بمرحلة انتقالية سياسية إلى الديمقراطية الكاملة. فقد أثبتت استراتيجية انتقال من ثلاث مراحل تأخذ البلد إلى ديمقراطية كاملة تفضي إلى انتخابات عامة. غير أن هذه العملية واجهت للأسف في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي خطر تعطيلها بسبب أنشطة المتطرفين والإرهابيين. وقد كان هناك خطر واضح يتمثل في تعرض عملية النمو والتنمية للتوقف أو حتى لأن تذهب في الاتجاه المعاكس لو لم تتخذ الحكومة خطوات مناسبة.

وكان لباكستان رهان حيوي في عمل مؤسسات الدولة بصورة طبيعية وفي تحقيق نمو اقتصادي متواصل. ومن الرهانات الأخرى التي تضاهيه أهمية مكافحة الإرهاب وهو رهان تتشاطر مع المجتمع الدولي. فقد أعلنت حالة الطوارئ في باكستان يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ بسبب ظروف أوهنته. ومن بين تلك الظروف اشتداد التطرف والإرهاب وحدوث انفجارات انتحارية في جميع أنحاء البلد.

١٥- وبعد مضي شهر ونصف، رُفعت حالة الطوارئ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتم في أعقابها تنظيم انتخابات لشغل مقاعد الجمعية الوطنية والجمعيات الإقليمية في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨. وفي ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٨، انتُخب رئيس الوزراء الجديد.

ثالثاً - الإطار المعياري والمؤسسي المراد به تعزيز وحماية حقوق الإنسان في باكستان

الدستور

١٦ - هناك عدة أحكام دستورية وردت في الديباجة وفي الفصل المعني بالحقوق الأساسية والفصل المعني بمبادئ السياسة العامة تركز على مبادئ المساواة بين جميع المواطنين/الأشخاص في الحقوق والمعاملة، دون أي تمييز.

(أ) والغاية من ديباجة الدستور تقديم أهداف الدولة الأساسية باختصار. وهي تكفل الحقوق والحريات الأساسية بما فيها المساواة في المركز والفرص والمساواة أمام القانون والعدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحرية الفكر والتعبير والعقيدة والإيمان والعبادة وتكوين الجمعيات واستقلال السلطة القضائية وحماية مصالح الأقليات والطبقات الاجتماعية المتخلفة والمحبطة.

(ب) تطلب المادة ٣ من الدولة القضاء على الاستغلال بجميع أشكاله.

(ج) تنص المادة ٤ على حق الأفراد في التمتع بحماية القانون وفي المعاملة وفقاً للقانون. ويسري هذا على المواطنين وكذلك على "أي شخص آخر موجود داخل باكستان بشكل مؤقت".

(د) وبموجب المادة ٨، يعتبر أي قانون أو ممارسة لا تتفق مع الحقوق الأساسية أو يحط من قدرها لاغياً. كما تحظر المادة على الدولة وضع أي قانون أو سياسة عامة تتعارض مع الحقوق الأساسية، باستثناء "أي قانون يتصل بأعضاء القوات المسلحة أو الشرطة ... المكلفة بالحفاظ على النظام العام ... لأغراض أدائهم لواجباتهم بالصورة الملائمة ...".

(هـ) وتنص المادة ١٨ على أن: "لكل مواطن الحق في الالتحاق بأي مهنة أو وظيفة مشروعة وفي القيام بأي صناعة أو تجارة مشروعة، مع مراعاة الشروط المنصوص عليها في القانون، إن وجدت".

(و) وتكفل المادة ٢٥ المساواة أمام القانون والمساواة في الحماية القانونية وتنص على عدم التمييز في المعاملة على أساس نوع الجنس وحده.

(ز) تنص المادة ٢٦ على المساواة في الوصول إلى الأماكن العامة والمساواة في التوظيف في القطاعين العام والخاص. وتوضح كذلك أنه لا يجوز التمييز، فيما يتعلق بالحق في الوصول إلى تلك الأماكن، بسبب العرق أو الدين أو الطائفة أو نوع الجنس أو مكان الإقامة أو مسقط الرأس.

(ح) تنص المادة ٢٧ على المساواة في التوظيف في القطاعين العام والخاص.

(ط) تحظر المادتان ١١ و٣٧ (ز) الاتجار بالأشخاص وكذلك البغاء.

(ي) تضع المادة ٣٢ أحكاماً خاصة من أجل تمثيل المرأة في الحكومة المحلية.

(ك) توجه المادة ٣٤ الدولة إلى اتخاذ التدابير الملائمة لتمكين المرأة من المشاركة في جميع مجالات الحياة الوطنية والأنشطة المجتمعية. وبالإضافة إلى ذلك، تسمح المادتان الفرعيتان ٢٥(٣) و٢٦(٢) للدولة باتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والأطفال.

(ل) تطلب المادة ٣٥ من الدولة أن تحمي الزواج والأسرة والأم والطفل.

(م) توجه المادة ٣٦ الدولة إلى حماية الحقوق والمصالح الشرعية للأقليات بما في ذلك حقها في أن تكون ممثلة على نحو ملائم في المرافق الإدارية للاتحاد والأقاليم.

(ن) تنص الفقرتان (ب) و(ج) من المادة ٣٧ على أن "تقوم الدولة (ب) بمحو الأمية وتوفير التعليم المجاني الإلزامي الثانوي في أقصر مدة ممكنة؛ (ج) بإتاحة الحصول على التعليم التقني والمهني، بصورة عامة، والتعليم الثانوي للجميع على أساس الجدارة".

(س) توجه المادة الفرعية ٣٧ (هـ) الدولة إلى اتخاذ تدابير لكفالة ظروف عمل عادلة وإنسانية للأطفال والنساء. وضمن عدم توظيفهم في أعمال لا تتفق مع سنهم أو نوع جنسهم وكفل استحقاقات الأمومة للنساء الموظفات.

رابعاً - الصكوك الدولية التي وقعت عليها باكستان

١٧ - باكستان دولة طرف في الصكوك الدولية التالية المتعلقة بحقوق الإنسان:

- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.
- اتفاقية حقوق الطفل.
- اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ٢٠٠٠.
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام.
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال.
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١ بشأن التمييز (في الاستخدام والمهنة).
- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ بشأن المساواة في الأجور، ١٩٥١.
- اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار بالنساء والفتيات لأغراض البغاء.

ووقعت باكستان أيضاً على الصكوك التالية المتعلقة بحقوق الإنسان:

- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية.
- البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة.
- ١٨- وقد شارفت الاكتمالَ عملية التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعملية التوقيع على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب. فقد أعطى مجلس الوزراء الاتحادي فعلاً موافقته بهذا الخصوص.

ألف - قوانين أعمال مختلف أحكام الاتفاقيات التي وقعت عليها باكستان:

- ١٩- هناك عدد كبير من القوانين والتدابير الإدارية التي تُعمل، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أحكاماً مختلفة من دستور باكستان المتعلقة باتفاقيات دولية تكون باكستان طرفاً فيها. ومن بين تلك القوانين:
- مرسوم قوانين الأسرة المسلمة، ١٩٦١ (ويهدف إلى حماية حقوق المرأة فيما يتصل بالزواج والطلاق).
- قانون قيد زواج الأطفال، ١٩٢٩، الذي يحظر زواج القصر وينص على عقوبات تطال أي شخص يقوم بتزويج أطفال، بما في ذلك الآباء أو الأوصياء.
- قانون محاكم الأسرة، ١٩٦٤، الذي ينص على تشكيل محاكم أسرية خاصة للفصل في قضايا الأسرة، مثل الطلاق والنفقة وحضانة الأطفال وما إلى ذلك. ولا تُدفع رسوم للمحكمة في هذه القضايا وعلى المحاكم أن تعجّل بالبت في هذه القضايا. وجرى تحديث هذا القانون تحديتاً شاملاً في عام ٢٠٠٢ وأدرجت فيه المطالب التي طالما نادى بها الناشطون في مجال حقوق المرأة كي يتمشى القانون أكثر مع العصر.
- هناك حظر على توظيف المرأة في النوبات الليلية (المادة الفرعية ٤٥ من قانون المصانع، ١٩٣٤، والمادة الفرعية ٢٣ (جيم) من قانون المناجم، ١٩٢٣) أو في الوظائف الخطرة (قواعد الوظائف الخطرة، ١٩٦٣).
- قانون استحقاقات الأمومة العائدة للعاملات في المناجم، ١٩٤١.
- مرسوم استحقاقات الأمومة في غرب باكستان، ١٩٥٨.
- قواعد استحقاقات الأمومة في غرب باكستان، ١٩٦١.

- مرسوم الضمان الاجتماعي لموظفي المقاطعات، ١٩٦٥.
- قواعد موظفي الخدمة المدنية.
- يفرض القانون الجنائي في باكستان، الصادر في عام ١٨٦٠، عقوبات شديدة على ارتكاب جرائم خطف الأطفال أو اختطاف الفتيات/النساء بموجب المواد ٣٦١ و ٣٦٣ و ٣٦٤ ألف و ٣٦٩ و قوادة البنات (المادة ٣٦٦ ألف من القانون الجنائي في باكستان) أو استيرادهن من الخارج (المادة ٣٦٦ باء من القانون الجنائي في باكستان).
- وينص قانون الإجراءات الجنائية، الصادر في عام ١٨٩٨، على معاملة المرأة معاملة خاصة في مواجهة القانون. فلا يجوز دخول الشرطة إلى محل إقامة، لغرض القبض أو التفتيش، إذا كانت امرأة تشغل المكان إلا بعد التنبيه وتيسير انسحاب تلك المرأة منه (المادة ٤٨ من قانون الإجراءات الجنائية).
- لا يجوز إلقاء القبض على المرأة المتهمة أو تفتيشها إلا بواسطة امرأة (المادة ٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية). ويجوز للمحكمة أيضاً أن تفرج عن امرأة مدانة لم تصدر في حقها عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة بناءً على حُسن سلوكها وذلك بدفع كفالة التعهد بمثلها أمام المحكمة، إما بضمانات أو بدونها (المادة ٥٦٢ من قانون الإجراءات الجنائية).
- وينص القانون أيضاً على التعويض. فبموجب المادة ٥٤٥ من قانون الإجراءات الجنائية لباكستان، تعوز المحكمة الضحية عن طريق إصدارها أمراً بدفع مبالغ إليها من الغرامات التي يدفعها مجرمون.

باء - القوانين والأحكام المعدلة

- مرسوم منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.
- قانون (تعديل) القانون الجنائي، الصادر في عام ٢٠٠٤، لإزالة بعض الثغرات في قانون تيسير الملاحقة الجنائية لما يسمى بـ "القتل دفاعاً عن الشرف".
- أُدخلت تعديلات على مرسوم الحدود بواسطة قانون حماية النساء (تعديل القانون الجنائي)، ٢٠٠٦.
- إلغاء نظام فصل مجموعات الناخبين.
- عدل قانون الجنسية الباكستاني في عام ١٩٥١ لمنح أبناء المرأة الباكستانية المتزوجة بأجنبي الحق في الجنسية الباكستانية.

جيم - إتاحة تلك الحقوق في الواقع العملي

٢٠- باستطاعة أي مواطن اللجوء إلى أي من المحاكم ذات الاختصاص في حال انتهاك حقوقه الأساسية. وفي الواقع العملي، تكون فرص اتخاذ تلك السبل محدودة لأسباب تعود إلى تدني نسبة من يعرفون القراءة والكتابة وإلى قلة الوعي بالحقوق المتاحة. وتقدم الحكومة والمجتمع المدني مساعدة قانونية للمحتاجين ممن ليس في مقدورهم تحمل نفقتها. ويقدم ناشطون في مجال حقوق الإنسان، وكثير منهم محامون، خدمات مجانية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

٢١- ومن بين الآليات الأخرى للمطالبة بالحقوق، ما يلي:

- مكتب أمين المظالم الاتحادي المكلف "بتشخيص أي ظلم يقع على شخص بسبب سوء الإدارة والتحقيق فيه وجبر الظلم وتقيمه". ويعرّف مفهوم "سوء الإدارة" بأنه يشمل القرارات التي تُعتبر "شاذة أو تعسفية أو غير معقولة أو ظالمة أو متحيزة أو جائرة أو تمييزية".
- محكمة الخدمات التي تتيح سبيل انتصاف لموظفي الحكومة.
- محاكم العمل التي تجيب على شكاوى يقدمها العاملون.

خامساً - مسائل متقاطعة

ألف - حقوق المرأة

٢٢- تمثل النساء ٤٩ في المائة من مجموع عدد السكان. ويكفل الدستور المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق دون تمييز على أساس الطائفة أو اللون أو نوع الجنس أو العرق. ولا تدّخر حكومة باكستان جهداً في سبيل تمكين النساء في جميع مجالات الحياة. إلا أنه بالرغم من تلك الجهود تحدث وقائع مؤسفة أحياناً بسبب العقليات القبلية والتقليدية المتحذرة. وباكستان مدركة لتلك القيود وهي ملتزمة بالتغلب عليها.

٢٣- صدقت باكستان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٦. ودرست اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة آخر تقرير وطني في عام ٢٠٠٧.

باء - تدابير وأشكال العمل الإيجابي لتمكين المرأة والقضاء على التمييز

٢٤- أطلقت في عام ١٩٩٨ "خطة عمل وطنية" لامست جميع "مجالات الاهتمام الاثني عشر" المتمخضة عن منهاج عمل بكين. وأضيف مجال اهتمام ثالث عشر يتعلق بالنساء ذوات الإعاقة في وقت لاحق. وفي عام ٢٠٠٢، صاغ رئيس باكستان السياسة الوطنية الأولى لتنمية المرأة وتمكينها. وكانت بمثابة إعلان عن نية حكومة باكستان في اتخاذ تدابير سياسية حيوية من أجل تمكين النساء في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

جيم - التدابير القانونية والاجتماعية

- ٢٥- العنف ضد النساء هم عالمي. ولا تشذ باكستان عن هذه القاعدة. وقد أُتخذت أشكال عدة من العمل الإيجابي في هذا الشأن غايتها خلق مناخ يساعد على إحداث التغيير الضروري في المواقف. وتتضمن السياسة الوطنية لتنمية المرأة وتمكينها جزءاً مخصصاً للعنف ضد النساء. وهي تشدد على ما يلي:
- اعتماد سياسة عدم التسامح مطلقاً فيما يتعلق بالعنف ضد النساء؛
 - الإعلان عن اعتبار "القتل دفاعاً عن الشرف" جريمة قتل؛
 - استعراض ومراجعة الإجراءات التي تتبعها الشرطة وإجراءات الطب الشرعي؛
 - إحداث تشريعات إيجابية بشأن العنف المتربّي وإصلاح القوانين؛
 - استعراض سياسات الحكومة فيما يتعلق بـمآوى النساء وتحسين المآوى المتاحة لهن في كل من القطاعين العام والخاص وتشجيع التفاعل والتعاون المباشرين بين جميع المؤسسات/الوزارات؛
 - وضع برامج لحماية الأسرة على صعيد المقاطعات تقدم للنساء المشورة القانونية والنفسية وتحيلهن إلى آليات المساعدة الطبية والقانونية؛
 - توعية قوة الشرطة بمحملها بالمسائل المتعلقة بالعنف ضد النساء؛
 - تماشياً مع سياسة عدم التسامح مطلقاً مع العنف ضد النساء، أُتخذت التدابير التالية:
 - القانون الذي اعتمده البرلمان لمكافحة "القتل دفاعاً عن الشرف" يحمل اسم "القانون الجنائي (تعديل) الصادر في عام ٢٠٠٤"؛
 - تم التصديق على اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بالاتجار بالنساء؛
 - الموافقة على مرسوم مكافحة الاتجار بالبشر في عام ٢٠٠٢؛
 - تستعرض اللجنة الدائمة للجمعية الوطنية "مشروع القانون الجنائي (تعديل) المتعلق بمنع الممارسات المسيئة للنساء لعام ٢٠٠٧"؛
 - جعل التحالف بين الحكومة والمجتمع المدني من التحرش الجنسي في أماكن العمل، في القطاعين الحكومي والخاص، ضرباً خطيراً من ضروب السلوك المشين وجريمة تستوجب العقاب؛ كما وُضع مشروع مدونة سلوك لتحقيق العدالة الجنسانية في مكان العمل بمساعدة منظمة غير حكومية محلية تهتم بهذه المسألة؛

- تم في عام ٢٠٠٠ تعديل قانون الجنسية الباكستاني الأصلي الصادر في عام ١٩٥١ الذي يمنح الجنسية الباكستانية لأبناء المرأة الباكستانية المتزوجة بأجنبي؛
- تجري مناقشة مشروع قانون عن العنف المتزلي في البرلمان؛
- قانون (تعديل) القانون الجنائي، الصادر في عام ٢٠٠٤، لإزالة بعض الثغرات في قانون تيسير الملاحقة الجنائية لما يسمى بـ "القتل دفاعاً عن الشرف"؛
- أُجريت تعديلات على مرسوم الحدود الإسلامية بواسطة قانون تعديل منع الممارسات المسيئة للنساء (قانون جنائي) الصادر في عام ٢٠٠٦. ويراد بالقانون الجديد وضع حد لممارسات من قبيل منع أو عرقلة حصول النساء على أنصبتهم من الميراث أو بيعهن أو تزويجهن بالإكراه أو نكاحهن بموجب القرآن الكريم أو منح امرأة للزواج وفق التقليد المسمى "فاني" لإزالة الضغينة، والتقليد المتمثل في الطلاق بالثلاث.
- قانون حماية النساء (تعديل القانون الجنائي) الصادر في عام ٢٠٠٦ عدّل المرسوم المتعلق بالزنى وبالحدود الإسلامية بغية كفل صون حقوق المرأة وعدم إساءة استعمال الحدود الإسلامية. والغرض من ذلك القانون هو التوفيق بين القوانين المتعلقة بالزنى والقذف وبين الأهداف المبينة في الدستور وتعاليم الإسلام. وعُدلت المادة ٣١٠ من القانون الجنائي الباكستاني لكي تجعل الزواج بالتبادل (فاني وسوارا) مخالفاً للقانون. وتتمثل التوجيهات المرافقة المتعلقة بالعقوبات في الحكم على من تثبت إدانتهم بالسجن ثلاث سنوات على الأقل وعشر سنوات على الأكثر؛
- وأُتخذت أيضاً مبادرات أخرى لدعم ما تبذله حكومة باكستان من جهود في سبيل مساعدة النساء ضحايا العنف وتيسير حياتهن؛
- أنشأت وزارة الداخلية خلية تعنى بالجرائم ذات الطابع الجنساني داخل مكتب الشرطة الوطنية بهدف رصد ومعالجة الجرائم التي تُرتكب في حق النساء؛
- أنشئت وزارة حقوق الإنسان التي ترصد وتعالج انتهاكات حقوق الإنسان والتوجهات في البلد مع التركيز بوجه خاص على النساء؛
- أنشئت لجان رصد على المستوى الاتحادي والإقليمي وعلى صعيد المقاطعات بغية إنفاذ التدابير السياساتية الرئيسية. وتؤدي لجان رصد السياسات وظيفة على الصعيدين الاتحادي والإقليمي (في ٣٢ مقاطعة)؛

- أنشئت خلايا منفصلة لتلقي الشكاوى تترأسها ضابطات شرطة داخل مخافر الشرطة الموجودة لمساعدة النساء اللواتي يُعتدى عليهن والإناث من ضحايا الجريمة والعنف. وتقدم تلك الخلايا خدماتها على مدار الساعة لتسجيل الشكاوى؛
- تم تكوين لجنة وزارية اتحادية لرصد وترسيخ متابعة مؤسساتية لحالات العنف على أعلى مستوى. فاللجنة تواظب على دراسة حالة الشخص المعني ورصدها وإبلاغ مجلس الوزراء عنها. وترصد اللجنة الوطنية المعنية بمنع العنف ضد النساء الجرائم ذات الطابع الجنساني ويرأس تلك اللجنة وزير الداخلية بمساعدة الخلية المعنية بذلك النوع من الجرائم.
- يجري توسيع شبكة مراكز ومآوى النساء على مستوى المقاطعات لكي تشمل على آليات دعم قانونية واجتماعية لفائدة النساء؛
- يشجّع تعيين النساء ضابطات الشرطة في مناصب الادعاء، خاصة في الجرائم ذات الطابع الجنساني؛
- أصبح في استطاعة القضاة رؤساء محاكم المقاطعات طلب التحقيق القضائي في حالات الاغتصاب أثناء الحبس؛
- تُحقّق في الجرائم التي تشارك فيها نساء ضابطةً محقّقة من ضباط الشرطة، كلما أمكن ذلك؛
- أُفْرَج بكفالة في عام ٢٠٠٦ عن نحو ٣٠٠ ١ امرأة كُنَّ مسجونات بسبب جرائم غير الإرهاب والقتل بموجب مرسوم الإصلاحات القانونية الصادر في نفس العام.

دال - الآليات المؤسساتية

- ٢٦- تعمل كل من الوزارة الاتحادية لتنمية المرأة وإدارات تنمية المرأة في المقاطعات على الصعيد الإقليمي على تحسين وضع المرأة. وقد أنشئت في عام ٢٠٠٠ لجنة وطنية معنية بوضع المرأة لدراسة جميع السياسات والبرامج والتدابير الهادفة إلى تنمية المرأة وإلى تحقيق المساواة بين الجنسين.
- ٢٧- وافق مجلس الوزراء الاتحادي في أيار/مايو ٢٠٠٥ على خطة عمل الإصلاحات الجنسانية بغية وضع جدول أعمال متناسق للإصلاح الجنساني عن طريق عملية إنفاذ تدريجي مع التركيز بوجه خاص على تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتُدخِل خطة العمل المذكورة إصلاحات من أجل (أ) مشاركة النساء في الميدان السياسي؛ (ب) إعادة الهيكلة المؤسسية؛ (ج) توظيف النساء في هيئات القطاع العام؛ (د) السياسات المراعية للمنظور الجنساني وآلية وضع الميزانية والإنفاق العام؛ (هـ) عمليات تدخل في مجال بناء القدرات.
- ٢٨- وتشمل إصلاحات السجون إنشاء سجون منفصلة للنساء وتحسين المحيط المادي وظروف عمل الموظفين؛ وحماية النساء والفتيات من الاعتداء وإعادة تأهيلهن في نهاية المطاف. وتؤيّد التوعية بالمسائل الجنسانية بوسائل من جملتها إدراج الجوانب الجنسانية ضمن المواد المقررة في مدارس تدريب الشرطة.

٢٩- أمّا برنامج الوصول إلى القضاء فهو برنامج شامل تنفذه الحكومة بمساعدة من مصرف التنمية الآسيوي. ويركز هذا البرنامج على إصلاحات مؤسسية وعلى تقصير المدد التي تستغرقها المحاكم في النظر في الدعاوى. ويرمي البرنامج إلى ضمان وصول النساء إلى القضاء بصفتهم خصوصاً. ومن بين الإنجازات التي حققتها هذا البرنامج إقامة أكشاك إعلامية في المحاكم وبناء قاعات انتظار وتوفير مرافق أساسية، كمراحيض للنساء، في مركبات المحاكم.

٣٠- كما أدرجت في المناهج المدرسية مسألة المناقحة عن حقوق الإنسان والتوعية بها، ومن ضمنها المساواة بين الجنسين وحقوق الطفل.

٣١- وبمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أُطلق مشروع يستغرق ثلاث سنوات يستهدف تعميم مراعاة المنظور الجنساني من أجل تطوير أدوات دراسة المسائل الجنسانية لفائدة الأطراف المعنية. ويجري، في إطار هذا المشروع، تدريب العاملين في القطاع العام على التوعية بالمسائل الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٣٢- وقامت وزارة المالية بدعم من مشروع مبادرة الميزانية المراجعة للاعتبارات الجنسانية، بإدخال تعديلات مراجعة للاعتبارات الجنسانية في منشور الحكومة المتعلق بطلب الميزانية الإطارية لمنتصف المدة (٢٠٠٧-٢٠٠٨). وستعتمد على منشور الحكومة ذلك ثلاث وزارات رائدة في إطار المبادرة السالفة الذكر - هي وزارات التعليم والصحة ورفاه السكان - إلى جانب ١٢ وزارة أخرى كانت حتى الآن تعمل ضمن إطار الإصلاح التدريجي للميزانية الإطارية لمنتصف المدة.

٣٣- ويساعد إنشاء هيئة إحصائية تراعي المنظور الجنساني بغرض تجميع إحصائيات جنسانية في صوغ سياسة تراعي الاعتبارات الجنسانية. وقد طُبعت الخلاصة ويمكن الاطلاع عليها الآن من خلال موقع مكتب الإحصاءات الاتحادي على شبكة الإنترنت.

التمكين الاقتصادي

٣٤- يُتوقع أن يعود بالربح على النساء الريفيات عددٌ من المشاريع المدرة للدخل من بينها "مشروع زيادة المحاصيل إلى أقصى حد"، و"تحقيق التكامل بين أنشطة البحوث والإرشاد الزراعي" و"زراعة الأعشاب باعتبارها من المحاصيل" و"برنامج التدريب لمدة ثلاث سنوات على تربية الماشية والحيوانات الحلوب" التي أُدخلت في الفترة ما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ (قيد التنفيذ). وبنفس الطريقة، يُتوقع أن تستفيد قرابة ٢٣ ٠٠٠ امرأة ريفية، ومن خلالها ٧٤ ٠٠٠ أسرة معيشية، من "الصندوق الوطني للنهوض بالمرأة الريفية" (مشروع جافاكاش أورات)، الذي حصل على رأس مال ابتدائي قدره ١٠٠ مليون روبية، والذي يركز بصورة خاصة على المرأة الريفية والقطاع غير النظامي. ويتولى تسيير الصندوق مصرفان تجاريان هما مصرفا خوشهالي (Khushhali) وفرست ويمن بنك (First Women Bank)، و"برنامج ثارديب لدعم الأرياف" بالإضافة إلى برنامج آغا خان لدعم الأرياف، حيث يوفر الصندوق في الوقت نفسه المهارات وفرص العمل والدخل، لا سيما للنساء الريفيات. وقد نشأت بفضل خطة الائتمانات الصغيرة طبقةً جديدةً من صاحبات المشاريع في صفوف النساء الفقيرات.

- ٣٥- وقد أنشئت داخل الوزارات الرئيسية/الاستراتيجية أقسام تختص في التنمية الجنسانية. ويساعد إعلان كاتمندو الذي وقعت عليه باكستان في وضع سياسة لمعالجة وضع العاملات من منازلهن. ويجري وضع خطط لتوظيف النساء. ومن ضمن التدابير القانونية والإدارية المتخذة في هذا الشأن ما يلي:
- التصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ بشأن "مساواة العمال والعاملات في الأجر عن عمل ذي قيمة متساوية"؛
 - يرمي المشروع المشترك بين حكومة باكستان ومنظمة العمل الدولية الذي يخص "مشاغل توظيف النساء وظروف العمل" إلى تعزيز قدرة النساء في اتحادات العمال والغرف التجارية؛
 - تم رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٤ ٠٠٠ روبية شهرياً خلال السنة المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧؛
 - تتقلد النساء مناصب رفيعة في مجالي وضع السياسات وصنع القرار ومن بينهن:
 - مُحافظَة مصرف باكستان عالمة اقتصاد ذائعة الصيت؛
 - لباكستان ١٢ سفيرة (في الدانمرك ومصر وفرنسا وآيرلندا وإيطاليا وبولندا والبرتغال وإسبانيا وسويسرا والمكسيك والمملكة المتحدة وزيمبابوي)؛
 - حصلت ضابطتان من الهيئة الطبية في الجيش الباكستاني على رتبة نائبة رئيس الأركان؛
 - يجري تجنيد شابات كضابطات في القوات المسلحة. وقد حصلت اثنتان منهن على سيفي شرف تقديراً لأدائهما المتميز كمتدربتين؛
 - مُنحت امتيازات ضريبية خاصة للنساء المأجورات في كل من القطاعين الخاص والعام؛
 - أنشئت مراكز للرعاية النهارية من أجل استقبال أطفال النساء العاملات في كل من القطاعين الخاص والعام.

هاء - المشاركة في المجال السياسي

٣٦- شهد تمكين المرأة في المجال السياسي على مدى السنوات الخمس الماضية تطوراً لم يسبق له مثيل. فالنساء يشغلن مناصب مهمة تُصنع فيها القرارات على المستوى الاتحادي والإقليمي والمحلي. وتُعتبر خطة نقل السلطة المنصوص عليها في مرسوم الحكم المحلي الصادر في عام ٢٠٠١ نقطة تحول فيما يتعلق بتمكين النساء في المجال السياسي في باكستان. فقد نص ذلك القانون على تخصيص ٣٣ في المائة من المقاعد النيابية للنساء في الهيئات المحلية المنتخبة على كافة مستوياتها (يبلغ عدد النساء الأعضاء في المجالس البلدية ٩٦٤ ٣٩ امرأة). وإلى جانب المقاعد المخصصة للنساء على جميع المستويات، يمكن للنساء أيضاً الطعن في الانتخابات المتعلقة بالمقاعد العامة. وذلك ما أحدث ثورة في مشاركة النساء في المجال السياسي في باكستان. وقد ساعد في توعية النساء بأداء أدوار فاعلة

كنائبات عن عامة الشعب إنشاءً "الكلية النسوية للدراسات السياسية" بمساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات دولية مانحة وكذلك إحدات "مراكز توفير الموارد للنساء على صعيد المقاطعات".

٣٧- وتحملت وسائل الإعلام الباكستانية مسؤوليتها أيضاً في الدفاع عن حقوق المرأة. فوسائل إعلامنا تؤدي دوراً إيجابياً بتسليطها الضوء على حالات العنف الذي تتعرض له النساء وعلى الممارسات التمييزية. ويتم الطعن في الأدوار النمطية كما كانت تصوّرها وسائل الإعلام في الماضي، فالنساء يصوّرُن اليوم وهن يؤدّين أدواراً أكثر تنوعاً.

٣٨- وقد أطلقت الحكومة، من خلال حملة توعية نشيطة، برامج خاصة تشمل محاورات تلفزيونية وتمثيلية تتناول حقوق المرأة والقضاء على جميع الممارسات التمييزية بواسطة الإذاعة والتلفزيون وغيرهما من وسائل الإعلام.

٣٩- ويؤدي القضاء دوراً محورياً في حماية حقوق النساء في باكستان. فقد أخذ علماء من تلقاء نفسه بعدد من الحوادث التي تنطوي على عنف ضد نساء. وتُبذل جهود واعية لزيادة توعية القضاء بقضايا النساء. وتشجّع النساء على الالتحاق بالمهن القانونية والقضائية. فما انفك عدد النساء اللواتي يدخلن كليات القانون يتزايد. وصار المنهاج الدراسي في أكاديميات القانون الاتحادية والإقليمية يشتمل على وحدة تتعلق بالتوعية بالمسائل الجنسانية.

٤٠- وقد أدت منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية دوراً مهماً في تمكين النساء. فمن الأكد أنها ساعدت بدعمها الدائم وبرصدها ونقدها البناء الحكومة في جهودها الرامية إلى إدماج النساء في صميم المجتمع.

٤١- وتعاني الدولة من خصائص شديد في الموارد. كما أن هناك قلة وعي لدى مختلف شرائح المجتمع وهناك مواقف مجتمعية راسخة من المرأة وحقوقها. وذلك يؤثر على مدى ونوعية المبادرات التي يمكن القيام بها لتعزيز وحماية حقوق المرأة. ولا يزال عدد من الأفكار النمطية سائداً بشأن دور المرأة. وهو ما يؤدي أحياناً إلى عدم إنفاذ الضمانات الدستورية والقانونية إنفاذاً تاماً. وفي بعض الأحيان، تبرّر أفعال لا يقرّها الدين بأنها ذات وازع ديني.

واو - حقوق الأطفال

٤٢- باكستان دولة طرف في اتفاقية حقوق الطفل وقد قدمت تقارير عن تنفيذ التزاماتها بموجب هذه الاتفاقية. وآخر تقرير قدمناه إلى اللجنة المعنية بحقوق الطفل يعود إلى عام ٢٠٠٧.

٤٣- ووقعت باكستان على "اتفاقية رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي المتعلقة بمنع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال لأغراض البغاء". ويمكن التصدي للاتجار عبر أنحاء البلد بصورة ناجحة عن طريق أعمال تلك الاتفاقية.

٤٤ - واعتمدت حكومة باكستان عدداً من التدابير الرامية إلى إعمال اتفاقية حقوق الطفل من بينها (أ) تقديم خطة العمل الوطنية الثانية لتحقيق رفاه الأطفال؛ و(ب) إدخال تغييرات على مختلف القوانين المتعلقة بالطفل بما فيها رفع سن المسؤولية الجنائية.

٤٥ - وأجريت تعديلات على مرسوم إقامة الحدود الشرعية بواسطة قانون التعديل المتعلق بمنع الممارسات المعادية للمرأة (القانون الجنائي)، الصادر في عام ٢٠٠٦، بغية توفير حماية أكبر للأطفال.

٤٦ - وقد حققت باكستان تقدماً باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - إذ ارتفع معدل التسجيل الإجمالي في المدارس من ٧٢ في المائة في العام الدراسي ٢٠٠٠-٢٠٠١ إلى ٨٧ في المائة في العام الدراسي ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وشهد صافي معدل التسجيل في المدارس بعض الارتفاع أيضاً. وقد حققت باكستان تقدماً فيما يتعلق بصافي معدل التسجيل في المدارس الابتدائية. وتشهد نسبة وفيات الرضع البالغة ٧٠ ونسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة البالغة ١٠٠ هبوطاً متضاعفاً. وشرعت وزارة التعليم في تنفيذ خطة العمل الوطنية من أجل توفير التعليم للجميع في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ بغية توفير التعليم الابتدائي للجميع بحلول عام ٢٠١٥. ويجري تقليص الفوارق بين الجنسين عن طريق إنشاء مدارس ابتدائية مختلطة وتنفيذ برامج تعويضية والتركيز على المرافق التي تفتقر إليها مدارس البنات وعن طريق تعيين مدرّسات. ووفقاً للأهداف والغايات المتعلقة بتوفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥، ينبغي أن يحصل جميع الأطفال على التعليم المجاني بشكل كامل، مع التركيز بوجه خاص على الفتيات والأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة. وتتوخى الوزارة أيضاً إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي وتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم بحلول عام ٢٠١٥.

٤٧ - ويبحث البرلمان في الوقت الحاضر مشروع قانون لحماية الطفل. وتجري أيضاً صياغة سياسة لحماية الطفل. والغاية من ذلك وضع سياسة رسمية لحماية الأطفال من الأذى والاعتداء.

٤٨ - وقد جرى تقييم نظام رصد حماية الطفل وجمع البيانات ذات الصلة في عام ٢٠٠٧ ويجري تطوير نظام رصد حماية الطفل وجمع البيانات ذات الصلة. وسيساعد ذلك في التنسيق بين الوزارات المعنية والحكومات الإقليمية. وينص مشروع سياسة حماية الطفل على ما يلي:

- تعريف الطفل على أنه شخص لا يتجاوز عمره ثمانية عشر عاماً.
- تعريف الاعتداء الجنسي على طفل واستغلاله جنسياً والعقوبات التي يستوجبها.
- إعادة النظر في السن الدنيا للمسؤولية الجنائية ورفعها من سبع سنوات إلى ١٢ سنة.
- تعريف الاتجار الداخلي بالأطفال والعقوبات التي يستوجبها.
- القضاء على عمل الأطفال في المنازل.
- إلغاء العقوبة البدنية.

- القواعد واللوائح السارية من أجل توفير خدمات حماية للأطفال، بما في ذلك المعايير الدنيا للرعاية، و"كفالة" الأطفال اليتامى أو المحرومين من رعاية والديهم؛ وتوفير الحماية الاجتماعية للأطفال من أسر محرومة اقتصادياً.
- ٤٩ - كما يجري صوغ/تنفيذ ما يلي:
- يجري تحضير السياسة الوطنية لحماية اليتامى والأطفال الضعفاء في المناطق المتأثرة بالزلازل؛
- تمت بالفعل مراجعة قانون عمالة الأطفال الصادر في عام ١٩٩١ وأدخل عليه بعض التغييرات. فُمنع عمل الأطفال في أربع مهن وفي ٣٤ عملية؛
- لمنع الاتجار بصفة عامة والاتجار بالأطفال على وجه التحديد، صدر مرسوم منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص في عام ٢٠٠٢. وهو يوفر الحماية للضحايا بفرض عقوبات قاسية تشمل الحكم بالسجن مدة قد تبلغ ١٤ سنة مع دفع غرامة. وتحدد القواعد المنصوص عليها في ذلك المرسوم، المسماة قواعد منع ومكافحة الاتجار بالبشر الصادرة في عام ٢٠٠٤، الخطوط التوجيهية الخاصة بالهياكل المكلفة بإنفاذ القانون بشأن إعادة تأهيل الضحايا وتعويضهم وإعادة تأهيلهم بهدف إعادة إدماجهم ومنع الاتجار بالأطفال؛
- أصدرت حكومة البنجاب في عام ٢٠٠٤ القانون الخاص بأطفال البنجاب المحرومين والمهملين والذي أنشئ بموجبه مكتب حماية ورفاه الطفولة كي يوفر المأوى والتعليم والرعاية الصحية وخدمات مرجعية للأطفال المهملين؛
- يجري إنشاء نظام حماية الأطفال ورصد حالتهم وجمع البيانات ذات الصلة من قبل اللجنة الوطنية المعنية برفاه وتنمية الطفل بالتعاون مع اليونيسيف بغرض تقييم وضع حقوق الطفل في البلد؛
- يقر المرسوم المتعلق بقضاء الأحداث الصادر في عام ٢٠٠٠ باحتياجات الأطفال الخاصة. ويجري اتخاذ التدابير التالية من أجل تنفيذ المرسوم المذكور:
- أُلغيت عقوبة الإعدام بالنسبة للأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة.
- "ينبغي وضع (جميع الأحداث الذين لا يجوز للمحكمة الإفراج عنهم بكفالة لأسباب متعددة) تحت وصاية ضابط مراقبة السلوك أو شخص أو مؤسسة مناسبة يُعيّن برفاه الأطفال في حال غياب الوالدين أو الوصي غير أنه لا يجوز بأي حال من الأحوال إبقاؤهم في مخفر الشرطة أو في الحبس على ذمة تلك القضايا".
- نُشرت كتيبات وملصقات عن دور ضباط مراقبة السلوك وأهمية نظام مراقبة السلوك. ونتيجة لذلك، ارتفع عدد ضباط مراقبة سلوك الأحداث أثناء فترة الإبلاغ. ويكفل مرسوم قضاء الأحداث الصادر في عام ٢٠٠٠ حق كل طفل متهم بارتكاب جريمة أو

يكون ضحية جريمة ما في الحصول على المؤازرة القانونية على نفقة الدولة. وقد أمرت المحاكم العليا في جميع الأقاليم قضاة المحاكم المحلية والإقليمية بتشكيل فريق من المحامين بغية تقديم المؤازرة القانونية للأحداث على نفقة الدولة. كما تقدم منظمات المجتمع المدني المؤازرة القانونية المجانية للسجناء الأحداث الخاضعين للمحاكمة.

- يجري إنشاء محاكم خاصة بالأحداث للبت في قضايا يكون المتهم فيها طفلاً.
- يجب تقديم طفل قبض عليه بسبب جريمة لا يجوز الإفراج عن مرتكبها بكفالة إلى محكمة الأحداث في أجل لا يتعدى ٢٤ ساعة.
- ينبغي الإفراج بكفالة عن طفل متهم بارتكاب جريمة يجوز الإفراج عن مرتكبها بكفالة. ولا يجوز التحفظ على طفل في مخفر من مخافر الشرطة.
- لا يجوز إرسال أطفال إلى سجون عادية بل ينبغي إرسالهم إلى مؤسسات إصلاحية ("بورستال"). وبسبب قلة عدد تلك المؤسسات، يتم التحفظ على الأحداث من السجناء في أقسام معزولة من السجون. وتُبدل في الوقت الراهن جهود في سبيل تحسين ظروف عيش الأحداث في السجون.
- يتناول منهاج التدريب في الأكاديمية القضائية الاتحادية الخاص بالقضاة نظام قضاء الأحداث.
- يتم التشديد بوجه خاص على تحسيس ضباط الشرطة بمسائل حقوق الإنسان. وقد تم تضمين العنف ضد النساء والأطفال في وحدة دراسية تستغرق أسبوعاً واحداً في الأكاديمية الوطنية للشرطة.
- ٥٠- ومن التحديات التي تواجه تطبيق مرسوم قضاء الأحداث قلة الموارد أي الأموال اللازمة لتوفير المؤازرة القانونية وإنشاء مؤسسات إصلاحية ("بورستال") جديدة وإنشاء نظام لقضاء الأحداث في المناطق الخاضعة للإدارة الاتحادية وإنشاء محاكم خاصة بالأحداث.

زاي - الأشخاص ذوو الإعاقات

- ٥١- وُضعت اللمسات الأخيرة على خطة عمل وطنية لتنفيذ الخطة الوطنية من أجل الأشخاص ذوي الإعاقات. وتتضمن خطة العمل الوطنية لعام ٢٠٠٦ التدخل السريع والتقييم والعلاج الطبي والتعليم والتدريب والتدريب المهني والتوظيف وإعادة التأهيل والبحث والتطوير وتشديد بنائات وحدائق وأماكن عامة مجهزة بما يحتاجه ذوو الإعاقات وتوطيد الآليات المؤسسية وتوفير التمويل الكافي.
- ٥٢- وتعمل المديرية العامة للتعليم الخاص بالتعاون مع وزارة التعليم ووزارات التعليم الإقليمية على تنفيذ المشروع الرائد من أجل توفير التعليم المتكامل للأطفال ذوي الإعاقات. ومن أجل تحقيق هدف الإدماج، تم

انتقاء ١٤ مدرسة نظامية في الحكومة الاتحادية/الحكومات الإقليمية لتقديم تعليم شامل تستهدف إدماج ٢٥ إلى ٥٠ تلميذاً في كل مدرسة سنوياً. ومن بين التجهيزات التي زُودت بها المدارس الابتدائية الأربع عشرة المختلطة التي وقع عليها الاختيار آلات "براي" وأجهزة سمعية بصرية وأدوات مساعدة على السمع وكراسي متحركة وعكازات وأجهزة تعليمية أخرى ومعدات أثاث. وقد شُرع في تنفيذ برامج مماثلة بمساعدة تقنية ومالية من منظمة "سايتسيفرز، فرع المملكة المتحدة" والبنك الدولي ومنظمة "برايلو، فرع النرويج". والغاية الرئيسة من هذا البرنامج هي التحول من التركيز على الإعاقة إلى اعتبار التعليم الشامل حقاً أساسياً لكل طفل ووسيلة من وسائل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٣- وأعلنت خمس مدن باكستانية كبرى، هي إسلام آباد وبيشاور وكراتشي وكويتا ولاهور، مدناً رفيقةً بالأشخاص ذوي الإعاقات. وأخذت وزارة الرفاه الاجتماعي والتعليم الخاص ترتيبات في سوق الأغذية "ميلودي" في إسلام آباد من أجل توفير وسائل ترفيه للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

٥٤- ومن أجل توفير مرافق ترفيهية، أنشئت حديقة للأشخاص ذوي الإعاقات داخل حديقة إف-٩ مزودةً بجميع المرافق ووسائل التسلية والألعاب والمسارح في الهواء الطلق. وهذه الحديقة فريدة من نوعها ولا نظير لها في جنوب آسيا بالنظر إلى ما توفره من مرافق.

٥٥- وقد أعدت المديرية العامة للتعليم الخاص دليلاً في تصميم المناهج ومشاريع نموذجية لوضع قوانين داخلية وإنشاء محيط خالٍ من العوائق من أجل الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد أُعد دليل التصميم استناداً إلى فرضيات وجود لوائح ومدونات وآليات تنظيمية خاصة بالمباني العادية وتنفيذ إطار عمل مراقبة المباني والتخطيط والموافقات المتعلقة بها موجودة بالفعل ويجري العمل بها على أصعدة الحكومات المحلية والإقليمية والاتحادية. وتكتمل مدونات إمكانية الوصول الهيكلي الأساسي التنظيمي في تلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقات فيما يتعلق باستخدام مرافق المباني.

٥٦- كما يعمل المعهد الوطني للمعوقين للمعوقين على توفير مرافق الرعاية الصحية لجميع أنواع الإعاقات. وبالإضافة إلى الخدمات الصحية الروتينية التي يقدمها للأشخاص المعوقين، أدخل المعهد فحوصاً وهو يقدم تقنيات مبتكرة في إعادة التأهيل ويجري أبحاثاً ويقوم بدور مستودع للمعلومات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقات ويقدم المساعدة التقنية والإرشاد إلى صانعي السياسات وواضعي الخطط وإلى نظام رعاية المعوقين برُمَّته.

٥٧- أما المشاورات الوطنية بشأن قرار التوقيع على اتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقات فقد أشرفت على النهاية.

١- الحقوق الاقتصادية

٥٨- ساعد أداء النمو الذي حققته باكستان على مدى السنوات الخمس الأخيرة في خلق فرص عمل وبالتالي في الحد من البطالة والفقر. فتراجعت نسبة الفقر حسب إحصاء السكان الموجودين من ثلث السكان إلى أقل من ربعهم. وقد أسهم التقاء السياسات الحكومية المُسرَّعة للنمو وتحقيق معدل نمو سنوي بلغ ٢١ في المائة في الأموال التي أنفقت لمصلحة الفقراء خلال تلك الفترة في إنقاذ نحو ١٣ مليون شخص من الفقر. ويتمثل التحدي القائم

الآن وعلى المدى القصير في الحفاظ على تحسين مستويات الفقر الذي تحقق بشق الأنفس، بل حتى زيادته من خلال نمو متواصل تتراوح نسبته ما بين ٦ و ٨ في المائة سنوياً.

٥٩ - ومنذ عام ٢٠٠٢، خلق الاقتصاد ١٠,٦٢ ملايين فرصة عمل فأدى بذلك إلى تقليص معدل البطالة الصريحة إلى ٦,٢ في المائة في عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وتمثل نسبة الإنفاق المخصص للنمو كنسبة من إجمالي الدخل القومي وزيادة قاعدة الرأسمال البشري وانفتاح الاقتصاد بعضاً من العوامل المهمة التي ساعدت على تقليص مستويات الفقر المدقع في باكستان.

٦٠ - أما من حيث السلبيات، فإن غلاء المواد الغذائية يرفع مستويات الفقر. فقد شهد الاقتصاد زيادة تدريجية في مجموعة العوامل المحددة السالفة الذكر بينما ظل غلاء المواد الغذائية لا يشكل خطراً حتى عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وكان عام ٢٠٠٦ أيضاً العام الذي تكلم فيه بالنجاح البرنامج الأول ضمن ورقة استراتيجية الحد من الفقر الممتد على ثلاث سنوات. فخلال تلك الفترة، ارتفعت النفقات على الفقراء من ١٦٧,٢٥ مليار روبية في السنة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٤٥٢,٤ مليار روبية في السنة المالية ٢٠٠٥-٢٠٠٦. وكنسبة من إجمالي الناتج القومي، ارتفعت النفقات على الفقراء من ٣,٩ في المائة في السنة المالية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٥,٦ في المائة في السنة المالية ٢٠٠٦-٢٠٠٧. أما البرنامج الثاني ضمن ورقة استراتيجية الحد من الفقر الذي يشمل فترة السنوات المالية ٢٠٠٨-٢٠١٠ فقد بلغ المراحل الأخيرة من عملية إكماله والموافقة عليه. وتعتمد الاستراتيجية الطموحة للبرنامج الثاني ضمن ورقة استراتيجية الحد من الفقر على تحصيل مداخيل أكبر من العائد الديمغرافي وقروض الاستهلاك ووفورات الحجم الناجمة عن ارتفاع الاستهلاك الداخلي واتساع الأسواق الداخلية من أجل تسريع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التنافسية في الصادرات ومن ثم الحد من الفقر.

٦١ - وتشمل برامج مساندة الفقراء ما يلي:

- وُسِّع نطاق برنامج الدعم الغذائي الذي أُطلق في عام ٢٠٠٠ بميزانية سنوية بلغت ٢,٥ مليار روبية نظراً لفعالته وإقبال المجتمعات المحلية المستهدفة عليه. وخلال السنة المالية الجارية ٢٠٠٧-٢٠٠٨، زادت الميزانية السنوية لبرنامج الدعم الغذائي من ٤,٣٨ ملايين روبية إلى ٦ ملايين روبية. وأجري في عام ٢٠٠١ تدقيق للبرنامج والإدارة من قبل طرف ثالث من أجل دراسة الأثر الذي خلفه البرنامج وحسب نتائج ذلك التدقيق، فإن ٩٦ في المائة من المستفيدين كانوا يستحقون الحصول على المساعدة.
- تُدفع مساعدة مالية قيمتها ٣ ٠٠٠ روبية سنوياً لـ ١,٥ مليون أسرة معيشية، أي لنحو ١٣,٦ مليون مستفيد (تتكون كل أسرة معيشية من ٦,٨ أشخاص). ويتم التركيز على الفئة السكانية الأكثر حرماناً من الناحية الاقتصادية. وتقدر حصة الأسر المعيشية المحرومة اقتصادياً من الأقلية بـ ٣ في المائة. وتحظى الأسر التي تعيلها نساء بالأولوية.
- شُكلت لجان توجيهية للدعم الغذائي على الصعيد الاتحادي والإقليمي وعلى صعيد المنطقة والمقاطعة من أجل تنفيذ ورصد البرنامج. وتحدد اللجان التوجيهية للدعم الغذائي على صعيد

المقاطعات المستفيدين وتوافق عليهم. وتقدّم المساعدة وفقاً للترتيب التالي حسب الأولوية: الأشخاص المصابون بأمراض خطيرة/ذوو الإعاقات؛ والأرامل اللواتي يُعلن أطفالاً؛ والأشخاص العاجزون الذين يعولون أطفالاً؛ واليتامى؛ والشيوخ والمعدمون.

- وشُرع في تنفيذ برنامج دعم الأطفال في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ لفائدة المستفيدين من برنامج الدعم الغذائي في شكل منحة تبلغ ٢٠٠ روبية شهرياً لكل أسرة تضم طفلاً واحداً و ٣٥٠ روبية شهرياً لكل أسرة تضم طفلين أو أكثر تتراوح أعمارهم ما بين خمس سنوات واثني عشرة سنة شريطة أن يُبعث الأولاد إلى المدارس.

- يشتمل نظام التأمين الاجتماعي في باكستان على معاشات الشيخوخة والعجز والترمل وعلى الرعاية الصحية وهو يخضع لمؤسسة استحقاقات الشيخوخة للموظفين وللمؤسسات التأمين الاجتماعي الإقليمية. وتدفع مؤسسة استحقاقات الشيخوخة معاشات الشيخوخة للموظفين بينما تقدّم الرعاية الطبية بواسطة مستشفيات الضمان الاجتماعي والمستوصفات الصحية.

- وتموّل مؤسسة استحقاقات الشيخوخة للموظفين باشتراك أرباب العمل التي تبلغ ٥ في المائة من الرواتب وبمساهمة اتحادية محدودة وتُصرف تلك الاستحقاقات للأعضاء المؤمنين عند كبر سنهم.

- ويساعد صندوق رفاه العمال في تمويل مشاريع إنمائية من قبيل إنشاء معسكرات عمل وبناء منازل ومستشفيات ومدارس للعمال في الصناعة وتمويل التعليم والتدريب واكتساب مهارات جديدة وتعلّم المهن من أجل تحقيق رفاه العمال. أما أرباب العمل في المؤسسات الصناعية الخاصة الذين يسري عليهم المرسوم المتعلق بصندوق رفاه العمال الصادر في عام ١٩٧١ فهُم ملزمون بأن يدفعوا للصندوق ٢ في المائة من دخلهم الخاضع لتحديد الأنصبة إذا تجاوز ١,٠ مليون في كل سنة حسابية. وقد أنشأ الصندوق ٣٨ مدرسة في شتى أنحاء البلد يُسجّل فيها ٣٠.٠٠٠ تلميذ. ويُوفّر التعليم المجاني حتى المرحلة الثانوية للأطفال العمال. وتقدّم منح دراسية لخمسة آلاف من أطفال العمال الموهوبين.

- وفي عام ١٩٩٨، كان "ما تأخر إنجازَه في مجال الإسكان" يبلغ ٤,٣ ملايين وحدة سكنية ثم ارتفع ذلك العدد ليبلغ ستة ملايين في عام ٢٠٠٤ مما يشير إلى حدوث زيادة في الطلب على المساكن سنوياً بلغت ٥٧٠.٠٠٠ وحدة سكنية بينما لم يتجاوز العرض ٣٠٠.٠٠٠ وحدة سكنية. ويقترح الإطار الإنمائي للأمد المتوسط المتعلق بالفترة ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ بناء وحدات سكنية جديدة بحيث تلبّي بحلول عام ٢٠١٠ الاحتياجات المتزايدة بشكل كامل عن طريق خلق طلب فعلي على قطاع السكن من خلال توفير تسهيلات ائتمانية وخاصة الائتمانات الصغرى للفتيات المتدنية الدخل وحوافز كالتّي تنص عليها ورقة استراتيجية الحد من الفقر.

- توسيع شبكة الإمداد بالمياه والتزويد بمرافق الإصحاح من أولويات الحكومة:
- حُدِّد هدف مشروع ورقة استراتيجية الحد من الفقر لتوفير الماء النقي الشروب في عام ٢٠٠٤ ليغطي ٨٩ في المائة من المناطق الحضرية و٨٣ في المائة من المناطق الريفية. وحسب دراسة استقصائية أُجريت مؤخراً، تراجع معدل الحصول على الماء الشروب خاصة في الأرياف من ٨٠ في المائة في عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ٧٦ في المائة في عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛ ولعل السبب في ذلك يعود إلى تراجع استعمال المضخات اليدوية كمصدر للماء الشروب في الأرياف بنسبة ١٧ في المائة خلال الفترة ذاتها.
- وبمبادرة من الرئيس، طُلب إلى جميع مجالس الاتحاد التزود بمحطات تصفية للحصول على الماء الشروب المأمون. وقد خُصص مبلغ ٧ مليارات روبية لتحقيق هذا الهدف. وأعدت السياسة الوطنية المتعلقة بالبيئة لعام ٢٠٠٥ من أجل حماية البيئة في باكستان والمحافظة عليها وتحديدتها ويتضمن الإطار الإنمائي للأمد المتوسط زيادة كبيرة في موارد الميزانية من أجل تحقيق ذلك الغرض. ويجري تنفيذ مشاريع ضخمة لتوفير الماء الشروب النقي ولا سيما "مبادرة الماء الشروب النقي" و"الماء الشروب النقي للجميع".
- ويهدف الإطار الإنمائي للأمد المتوسط إلى زيادة نطاق تغطية نُظُم التزويد بالماء من ٦٥ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٧٦ في المائة في عام ٢٠١٠ ونطاق تغطية مرافق الإصحاح من ٤٢ في المائة في عام ٢٠٠٥ إلى ٥٠ في المائة في عام ٢٠١٠. وسيتم التشديد بوجه خاص على إمداد الأرياف بالماء ومرافق الإصحاح عن طريق تغطية جميع القرى التي يتجاوز عدد سكان كل واحدة منها ١٠٠ أسرة معيشية خلال الفترة التي يغطيها الإطار الإنمائي للأمد المتوسط.
- وتمت الموافقة على السياسة الوطنية المتعلقة بالإصحاح في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وهي سياسة تترجم التصميم على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والغايات التي ستقلص بموجبها نسبة السكان المحرومين من إمكانية استخدام مرافق الإصحاح بصورة دائمة بواقع النصف بحلول عام ٢٠١٥ وسيزوّد بموجبها جميع السكان بمرافق إصحاح أفضل بحلول عام ٢٠٢٥.
- وما فتئت اليونيسيف تقدم للحكومة دعماً كبيراً في وضع اللامسات الأخيرة على مشروع السياسة الوطنية المتعلقة بالماء الشروب.

٢- التعليم

- ٦٢- يُقر كل من السياسات الحكومية المتصلة بالتعليم وخطة العمل المتعلقة بإصلاحات قطاع التعليم ٢٠٠٢-٢٠٠٦ بكون نوعية التعليم عاملاً مهماً في التنمية الوطنية. لذلك فإن رصد إنجازات التلاميذ في مجال التعلم من أهم عناصر تقييم التعليم وتحسين نوعيته. ونظام تقييم التعليم الوطني أحد البرامج المهمة التي تشتمل عليها سياسة

التعليم الرامية إلى تحسين نوعية التعليم في المستوى الابتدائي. ويرمي البرنامج إلى تكوين قدرة وطنية على رصد إنجازات تلاميذ المستوى الابتدائي في مجال التعلم بهدف تحسين نوعية الخدمات (المنهاج والنصوص وإلقاء المعلمين وصوغ السياسة، إلخ.) في قطاع التعليم.

٦٣- ويرد التعليم عموماً والتعليم الابتدائي على وجه الخصوص في قائمة المواضيع المشتركة التي يتناولها الدستور. فبعد نقل السلط على الصعيد الوطني في عام ٢٠٠١، أصبح التعليم حتى الصف الثاني عشر من اختصاص المقاطعات. فكل ما يتعلق بالتنفيذ يتم على صعيد المقاطعة والإقليم. غير أنه لدى ثلاثة من الأقاليم الأربعة، والمناطق الخاضعة للإدارة الاتحادية وإقليم العاصمة إسلام آباد قوانين تجعل التعليم الابتدائي إلزامياً. وجعل التعليم الابتدائي إلزامياً في الأقاليم.

٦٤- إن نقص الهياكل الأساسية المادية في طريقه بصدد التحول إلى أحد الأسباب الرئيسة في ضعف معدلات التسجيل في المدارس وارتفاع معدلات الهدر. وكان مبلغ ١,٠٥ مليار روبية قد خصص في عامي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ من أجل توفير المرافق التي تفتقر إليها المدارس الحكومية الخاضعة لإصلاحات قطاع التعليم. وسيُصرف ذلك المبلغ على توفير الماء والمراحيض والمختبرات العلمية والحاسوبية وغير ذلك من المرافق. وسيستمر تنفيذ البرنامج حتى يتم تحسين جميع الهياكل الأساسية والمرافق في جميع المدارس.

٦٥- ووضعت خطة عمل وطنية لتوفير التعليم للجميع من خلال مشاورات واسعة النطاق مع الفاعلين الرئيسيين في مجال توفير التعليم للجميع وغيرهم من ذوي الشأن. وترتبط الخطة الإنمائية التطلعية للسنوات العشر، ٢٠٠١-٢٠١١، التعليم بقطاعات اجتماعية أخرى وهي تنظر إلى مبادرة توفير التعليم للجميع باعتباره محور تكوين الرأس المال البشري. ويتم التشديد على ثلاثة محاور ذات أولوية مع تحديد أهداف يُتوخى بلوغها بحلول عام ٢٠١٥، وهي على النحو التالي:

- تعميم التعليم الابتدائي وأن يكون التعليم للجميع من نوعية جيدة.
 - زيادة صافي معدل المشاركة في التعليم أثناء الطفولة المبكرة ليلعب ٥٠ في المائة.
 - ارتفاع معدل تعلم القراءة والكتابة في صفوف الكبار إلى ٨٦ في المائة.
- ٦٦- شرعت وزارة التعليم في تنفيذ خطة العمل الوطنية من أجل توفير التعليم للجميع في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ من أجل تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. ويتم تضييق الفوارق بين الجنسين عن طريق إنشاء مدارس ابتدائية مختلطة وبرامج تعويضية (تغذية، منح) تستهدف البنات في مستويات التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي وعن طريق تعيين مُدرّسات.

٦٧- في باكستان، يقدّم التعليم من القطاعين الخاص والعام بمؤشر تكافؤ يبلغ ٦٥:٣٥ في المائة. ومعظم مقدمي خدمات التعليم غير الحكوميين أو المنتمين إلى القطاع الخاص يتقاضون رسوماً على ذلك. إلا أن بعض المؤسسات الخيرية توفر التعليم بشكل مجاني أو شبه مجاني ومن بينها مؤسسة المواطن وكذلك مؤسسات التعليم الإقليمية التي تكفل، عن طريق برنامج المدارس المستفيدة من مساعدات مالية، توفير تعليم بكلفة ٣٠٠ روبية لكل تلميذ في

مدارس خاصة غير نخبوية. وتعمل مؤسسات التعليم، وهي مؤسسات شبه حكومية، باسم الحكومة لشراء مقاعد في القطاع الخاص حتى المستوى الثانوي من أجل توفير الاختيار والتنوع. وتتبرع المؤسسة الوطنية للتعليم ومؤسسة السند للتعليم لفائدة مدارس مجتمعية مدعومة بشكل كبير من أجل تعليم المحرومين. ويستفيد من هذه البرامج نحو خمسة ملايين طفل.

٦٨- ولقد تم تقليص الفارق العام بين الجنسين في مؤشر تكافؤ الجنسين من حيث نسبة الالتحاق بالمدارس بشكل كبير جداً. وقد يُعزى ذلك إلى ارتفاع معدل تسجيل البنات أثناء الفترة ذاتها. وهناك مجالات تحقق فيها تقدم كبير وتدل مؤشرات على تحسن مضطرد، ولو أنه بطيء، في نسبة البنات إلى البنين في جميع مستويات التعليم ونسبة الإناث اللواتي يعرفن القراءة والكتابة إلى الذكور، كما زادت بصورة طفيفة حصة النساء العاملات في الحواضر (بوصفه مؤشراً بديلاً عن حصة النساء العاملات بأجر في القطاعات غير الزراعية) وتحسنت مشاركة النساء في عملية صنع القرار على الصعيد الوطني.

٦٩- وهناك تفسيرات عدة لوجود هذا الفارق المستمر في معرفة القراءة والكتابة. إذ يبين تقرير صدر مؤخراً عن البنك الدولي بعنوان تقرير البنك الدولي عن التقييم الجنساني القطري لعام ٢٠٠٥ أهم عاملين مقيدين بمنع النساء من الحصول على التعليم وهما البعد عن المدرسة والكلفة المادية للالتحاق بالمدرسة وهما عاملان يؤثران في تسجيلهن. ويشير الاستقصاء الثاني عن الأسر المعيشية الريفية في باكستان المتعلق بعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ الذي صدرت نتائجه مؤخراً إلى نقص فرص الفتيات في الحصول على التعليم.

٧٠- وبغية التشجيع على الالتحاق بالمدارس بانتظام وتقليص معدلات الهدر المدرسي، أُتخذت عدة تدابير إيجابية. فوُضعت برامج دعم تعويضية شاملة من أجل تعويض تكاليف التعليم وتخفيف العبء الذي تتحمله الأسر المعيشية. وفي المناطق النائية من باكستان مبادرات واسعة النطاق يقوم بها برنامج الأغذية العالمي و"تاوانا" أو برنامج التغذية في المدارس من أجل مساعدة التلاميذ وذوهم. وقد تم استعراض هذا البرنامج الأخير الجاري تنفيذه في ٢٥ من أفقر مقاطعات البلد وتم تنقيحه فصار يقدم الحليب والبسكويت الغني بالمغذيات بدلاً من الوجبات الساخنة في المدارس وأصبح يشمل ٥٥ مقاطعة. غير أن هذا البرنامج يقتصر على المدارس الحكومية التي تستهدف البنات وعلى المدارس المختلطة. وقد ألغت الحكومات الإقليمية الرسوم التي كانت مفروضة على الاستخدام وهي توفر الكتب بالجمان في المستوى الثانوي بغية اجتذاب التلاميذ الذين يعجزون عن مواصلة دراستهم بسبب الفقر. وتقدم منح دراسية للتلميذات بالخصوص من أجل زيادة معدل التسجيل.

٧١- وأطلق على برنامج الإصلاحات الخاص بالمدارس الدينية اسم "إدماج المدارس الدينية"، إذ أُدخلت مواد إضافية تقدّم في المدارس النظامية وقدم الدعم للمدرسين ومنح التدريب وأكبر قدر من الامتيازات للمدرسين وحسّن نوعية التعليم. وقد سُجّلت أكثر من ٩٥ في المائة من مدارس البلد التي يقدر عددها بثلاث عشرة ألف مدرسة. وتمثل نسبة تلاميذ المدارس الدينية ٤,٥ في المائة من التلاميذ المسجلين في البلد. فأدرجت في مناهج المدارس الدينية مادة الدراسات الباكستانية واللغة الإنكليزية والرياضيات وعلم الحاسوب.

٧٢- وأطلق مشروع يسمى "إصلاحات المدارس الدينية" في عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بتوجيه من الرئيس لمدة خمس سنوات بكلفة بلغت ٥٧٥٩,٤ مليون روبية. والهدف الرئيس من هذا البرنامج تقديم المساعدة المالية لثمانية

آلاف مدرسة دينية حتى تُدخل المواد الأساسية في مناهجها. ويشمل التقدم المحرز باتجاه تحقيق أغراض برنامج الإصلاح هذا تبسيط عملية تسجيل المدارس وقد سجل الإجراء العادي الذي أمرت وزارة الداخلية باتباعه من أجل مراقبة الأموال نتائج إيجابية، وقد قدم عدد كبير من المدارس الدينية طلبات إلى الحكومات الإقليمية/التابعة للمناطق بغية الحصول على مساعدة مالية في إطار هذا المشروع، وقد رُخص لأغلب المدارس الدينية في آزاد جامو وكشمير الحصول على المساعدة المالية وحققت إدارة المناطق القبلية الخاضعة للحكومة الاتحادية فتحاً عظيماً عندما وزعت شيكات على المدارس الدينية المسجلة.

حاء - التعليم المهني

٧٣- تؤيد سياسة التعليم الوطنية ١٩٩٨-٢٠١٠ تطوير التعليم التقني والمهني في البلد من أجل تكوين اليد العاملة المدربة. وبموجب خطة العمل المتعلقة بإصلاحات التعليم ٢٠٠١-٢٠٠٦، أُحدث برنامج وطني باسم "التيار الثالث" أو التيار التقني المهني في الصفين التاسع والعاشر من أجل توفير خيارات مهنية لطلبة المستوى الثانوي.

طاء - التثقيف في مجال حقوق الإنسان

٧٤- انبثق منهاج التثقيف في مجال حقوق الإنسان عن سلسلة من المشاورات جرت في جناح المناهج في وزارة القانون والعدل وحقوق الإنسان في عام ٢٠٠١ بدعم من الحكومتين النرويجية والكندية. وبالتعاون مع النرويج ومع حكومة سويسرا، عملت هذه الوزارة مع وزارة التعليم على وضع مشروع "توعية الجمهور بحقوق الإنسان الخاصة بالتعليم". وتجلت أهم خطوة أُتخذت في هذا الاتجاه في إدراج أهم المفاهيم المتعلقة بحقوق الطفل في منهاج التعليم وفي مواد تدريب المدرسين. وقد أُدمجت المواد المحصّلة في المواد ذات الصلة التي تدرّس في المستويات المدرسية. وتتضمن الكتب المدرسية رسائل تتعلق بحقوق الإنسان إلى جانب مواد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي إقليم السند، أُدمجت الكتب المدرسية المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان والتثقيف في مجال المواطنة وحل النزاعات في الكتب المدرسية للدراسات الاجتماعية التي تفرضها الحكومة في المستويين الأساسيين والابتدائيين. وقد اجتهد منهاج الوطني الجديد لكي يُدرج مبادئ حقوق الإنسان محافظاً على التنوع والاختلاف وكذلك الحقوق العالمية.

ياء - قطاع الصحة

٧٥- شهدت المخصصات المالية لقطاع الصحة على مدى السنوات القليلة الماضية بعض الارتفاع. فقد جرى، على الصعيد الاتحادي، اتباع منهج جديد ضمن إطار عمل ميزانية منتصف المدة في تخصيص الموارد مع الميل بشكل كبير إلى تفضيل التدخلات الوقائية. ووفق إطار العمل المذكور، ترمي وزارة الصحة إلى زيادة مخصصات قطاع الصحة بمعدل زيادة سنوي يبلغ ١٦ في المائة. وستُزاد الحصة الوقائية من مجموع المخصصات من أقل من ٥٥ في المائة في الوقت الحاضر إلى نحو ٦٥ في المائة على مدى السنوات القليلة المقبلة من خلال خطة متجددة. وسيتم توسيع نطاق منهج إطار عمل ميزانية منتصف المدة كي يشمل وزارات الصحة في الأقاليم.

٧٦- وشرع في تنفيذ برامج جديدة من أجل تحسين الوضع الصحي. وتشمل تلك البرامج البرنامج الوطني لمكافحة التهاب الكبد الوبائي وخدمات الرعاية الصحية للنفساء وللمواليد الجدد والوقاية من الإصابة بالعمى والإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة والبرنامج الوطني للتغذية. بما في ذلك مكافحة سوء التغذية الناجم عن نقص المغذيات الدقيقة بواسطة وسائل التقوية والتكميل والتنويع.

٧٧- وأبدت معدلات وفيات الأطفال تراجعاً مطرداً. فباكستان في طريقها إلى تحقيق الغاية المتعلقة بوفيات الأطفال ضمن الأهداف الإنمائية للألفية غير أنه يجب التصدي لتحديات من قبيل تعذر الحصول على الخدمات الصحية الكافية وقلة استخدام مرافق الرعاية الصحية الأساسية وقلة الإنفاق على الصحة، حتى يتسنى بلوغ تلك الغايات في الأوان المحدد لها.

٧٨- وفيما يخص التحصين، تلتزم حكومة باكستان بتنفيذ برنامج التحصين الموسع وقد خططت لأن يغطي ذلك البرنامج أكثر من ٨٠ في المائة في المستقبل القريب. وشهد معدل حدوث الإسهال تراجعاً كبيراً. فقد ساعد التشديد على علاج الاحتفاف الناجم عن الإسهال بواسطة العلاج بالإمهاة الفموية في تقليص حدوث الوفيات بسبب الإسهال رغم الركود الحاصل في معدل تراجع الإصابة به. وهناك تفاوتات كبيرة داخل كل فئة غير أنه لا يمكن تمييز اتجاهات ثابتة في البيانات المتعلقة بالحواضر والأرياف أو بمرور الوقت.

٧٩- وتقدم العمليات الصحية خدمات مهمة وهن يغطين بشكل كبير احتياجات السكان في مجال التوعية بممارسات رعاية الأم والطفل وكذلك في تكميل التغطية الخاصة بالتحصين وبرامج الإرشاد. ويبلغ معدل تغطية العمليات الصحية للسكان المستهدفين البالغ عددهم ٢٨٠ ٠٠٣ ١٢١ نسمة (١٠٠ في المائة في الأرياف و ٣٠ في المائة في الأحياء الحضرية الفقيرة) ٧٥ في المائة بواسطة ٩٦ ٠٠٠ من العمليات الصحية ويُتوقع أن يبلغ معدل التغطية في نهاية الأمر ١٠٠ في المائة.

٨٠- وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، تمت الموافقة على أكبر مشروع على الإطلاق في قطاع الصحة تبلغ كلفته ٢٦,٥ مليار روبية على صعيد البلد ككل. وزيدت كلفة البرنامج الوطني من أجل برنامج صحة الأسرة الخاص بالعمليات الصحية بمبلغ ٥ مليارات روبية نظراً لنجاحه وتعمل في إطاره ٩٦ ٠٠٠ عاملة صحية ويشكل معدل وفيات النفاس أحد أهم المؤشرات على صحة النساء وعلى توفر خدمات الرعاية الصحية الأساسية. ويتراوح ذلك المعدل ما بين ٣٥٠ و ٤٠٠ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي في باكستان. ويعزى ذلك في الغالب إلى معدل الخصوبة المرتفع وإلى انخفاض معدل توفر المولدرات الماهرات والأمية وعدم توفر القدر الكافي من خدمات الرعاية التوليدية المستعجلة وسوء التغذية والممارسات الاجتماعية والثقافية التي تحد من الخيارات المتاحة أمام النساء ومن قدرتهن على التنقل.

٨١- ووافقت الحكومة على برنامج وطني لصحة النفساء والمواليد الجدد والأطفال في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. ويرتكز البرنامج على توصيات إطار العمل الذي كان ثمرة حلقات عمل تشاورية موسعة على صعيد الأقاليم والمقاطعات وحظي بموافقة رئيس وزراء باكستان واعتمده بالإجماع جميع الأقاليم وآزاد جامو وكشمير خلال المنتدى الوطني للصحة العامة الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وقد أدت منظمة الصحة العالمية وشركاء آخرون دوراً فاعلاً في دعم جهود الحكومة من أجل وضع هذا البرنامج الهام.

٨٢- وحكومة باكستان ملتزمة بتحسين صحة النفساء والأطفال عن طريق عدد من التدخلات من بينها، على سبيل المثال، برنامج صحة النفساء والمواليد الجدد والأطفال. والبرنامج أداة استراتيجية مهمة تعتمد عليها السياسة الوطنية في مجال الصحة (٢٠٠١) والخطة الإنمائية التطلعية للسنوات العشر وورقات الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وإطار عمل التخطيط المتوسط الأجل ٢٠٠٥-٢٠١٠. وتتلخص النظرة العامة في كفالة "الصحة للجميع" مع تركيز الانتباه على المستويين الابتدائي والثانوي من نظام الرعاية الصحية برفقة خدمات الإرشاد المجتمعي عن طريق اتباع نهج متكامل يشمل النظام ككل.

٨٣- ويرمي البرنامج إلى سد الثغرات الموجودة في تقديم الخدمات الصحية في البلد بغية استعادة ثقة المجتمعات المحلية في نظام الصحة التابع للقطاع العام وتقديم خدمات على مستوى عال وبكلفة مقدر عليها. وسيعيد هذا البرنامج إلى جانب المساهمة الإقليمية توجيه نظام الصحة حتى يكون أكثر عناية بالمستهلك ويرشد استعمال الموارد الموجودة عن طريق التنسيق مع برامج أخرى مهمة تتعلق بالصحة.

٨٤- وقد وافقت لجنة التخطيط في حكومة باكستان على البرنامج الوطني المتعلق بصحة النفساء والمواليد الجدد والأطفال بصيغته المنقحة من قبل لجنة التخطيط والذي تبلغ كلفته ٢٠ مليار روبية (أي ما يعادل ٣٣٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة تقريباً) لمدة خمس سنوات (٢٠٠٦-٢٠١٢). وقد أمنت الحكومة نحو ٦٠ في المائة من ذلك المبلغ بينما تعهد شركاء إنمائيون دوليون بالتبرع بمبلغ ٤٠ في المائة. ويتعلق الأمر ببرنامج شامل يرمي إلى تقوية وتحسين وتكامل التدخلات الجارية ووضع استراتيجيات جديدة. وسيقوم البرنامج بما يلي:

- تقوية نُظم الصحة على مستوى المقاطعات عن طريق تحسين القدرة التقنية والإدارية على جميع المستويات وتحسين المؤسسات والمرافق.
- تعزيز الخدمات من أجل توفير الرعاية الأساسية والشاملة في مجال التوليد وطب المواليد الجدد في الحالات المستعجلة وخدمات التوعية الداعمة والتدخلات على مستوى المجتمعات المحلية.
- إدماج جميع الخدمات المتعلقة بصحة النفساء والمواليد الجدد والأطفال على مستوى المقاطعات.
- إحداث كادر من المساعدين المهرة المتخصصين في التوليد على صعيد المجتمع المحلي (المولّدات العاملات في المجتمع المحلي).
- زيادة الطلب على الخدمات الصحية بواسطة استراتيجيات للتواصل والحشد تكون واضحة الهدف ومقبولة من الناحية الاجتماعية.

٨٥- يقدر عدد السكان المشمولين بهذا البرنامج والذين سيتلقون خدمات عن طريقه بنحو ١١٠ ملايين نسمة. وسيُنفَّذ هذا البرنامج على مرحلتين: مرحلة الإطلاق والشروع ٢٠٠٧-٢٠٠٩، ومرحلة التوسع والتدعيم ٢٠٠٩-٢٠١٢. وتشترك في تمويل هذا البرنامج حكومة باكستان ووزارة التنمية الدولية في بريطانيا.

٨٦- ويبين الاستقصاء الوطني المتعلق بالتغذية الأخير ٢٠٠١-٢٠٠٢ (حكومة باكستان واليونيسيف والمعهد الباكستاني للدراسات الإنمائية) أنه قد طرأ بعض التحسن على مستويات سوء التغذية حيث يبلغ معدل الأطفال ناقصي الوزن ٤١,٥ في المائة مقارنة بمعدل ٥١,٥ في المائة الذي أبان عنه الاستقصاء الوطني المتعلق بالتغذية لعامي ١٩٨٥-١٩٨٦.

٨٧- وتتناول الاستراتيجية الوطنية في مجال التغذية احتياجات السكان الغذائية في كل مرحلة من مراحل العمر بما في ذلك احتياجات النساء الحوامل والرضع والأطفال والمراهقين والكبار والشيوخ. وتحدد الاستراتيجية أربعة أنواع من استراتيجيات التدخل: استراتيجيات تواصل من أجل تغيير السلوك، واستراتيجيات وبرامج تقوية، واستراتيجيات الأمن الغذائي والمسائل التنظيمية وإضفاء الطابع المؤسسي على استراتيجيات الغذاء والإدارة. وفي هذا الشأن، أُطلقت خطة العمل الوطنية لمكافحة سوء التغذية الناجم عن نقص المغذيات الدقيقة واعتمدت خطة العمل الاستراتيجية المتعلقة بالتنمية.

٨٨- تمثل رد فعل حكومة باكستان على فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في وضع البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، وهو مشروع جامع تقوم على تنسيقه خلية اتحادية تحدد المبادئ التوجيهية السياساتية للتنفيذ من خلال برامج إقليمية ومنظمات غير حكومية لمكافحة الإيدز. ويركز إطار العمل الاستراتيجي الوطني المتعدد القطاعات، على نحو ما التزم به البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز، على الوقاية أساساً. ومن التدابير الأخرى التي أُتخذت حتى الآن المرسوم الصادر مؤخراً بشأن خدمات نقل الدم الآمن الذي يُلزم أي عامل في القطاع الصحي ينقل الدم أو مواد دموية إلى شخص ما بضمان كون الدم سليماً وخالياً من فيروس نقص المناعة البشرية ومن العدوى الانتهازية. وقد كانت الحملات الإعلامية الواسعة النطاق للتوعية بالعلاج والوقاية من الأمراض القاتلة، كداء السل وفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ولا تزال سمة دائمة في خطط الرعاية الصحية الحكومية.

١- الأقليات

٨٩- من أجل حماية وصون الحقوق الدينية والاجتماعية والثقافية للأقليات، أنشأت الحكومة لجنة وطنية برئاسة وزير شؤون الأقليات. وتضم اللجنة ممثلين عن جميع مجتمعات الأقليات في البلد. وقد أنشئت وزارة مخصصة حصراً لشؤون الأقليات من أجل حماية حقوقها على النحو المتصور في دستور باكستان. وقد كُلفت الوزارة بمهمة صوغ وتنفيذ سياسات تعزيز رفاه الأقليات وصون حقوقها وحمايتها من التمييز والمحافظة على أماكنها/ممتلكاتها الدينية وتحقيق نهضتها الاجتماعية والاقتصادية العاجلة دون أدنى تمييز في حقها. وهناك "صندوق خاص للنهوض بالأقليات" تابع لوزارة شؤون الأقليات يقوم بدور فاعل منذ عام ١٩٨٥. ويُستخدم الصندوق في منح المساعدة المالية للأشخاص المعوزين من المجتمعات ذات الأقلية وكذلك في تنفيذ خطط إنمائية صغيرة لفائدة الأقليات. وقد أنشئ، بالإضافة إلى ذلك، صندوق خاص بغية تحقيق التوجيه/التسجيل الأمثل في المؤسسات الأكاديمية للأشخاص المهووبين من المجتمعات ذات الأقلية. ويُعلن في الصحف سنوياً عن الدعوة إلى تقديم طلبات للحصول على منح دراسية من هذا الصندوق. فتُعالج تلك الطلبات وتُعطى، بعد دراسة متأنية، المنح الدراسية لأصحاب الطلبات المؤهلين. وفي عام ٢٠٠٧، استفاد ٣٨٨ ١ طالباً من هذه الخطة.

٩٠- ووضعت الحكومة "الخطة الوطنية للجوائز الثقافية" في عام ١٩٧٦ من أجل النهوض بثقافة الأقليات والمحافظة عليها. وبموجب تلك الخطة، تُمنح شهادة وجائزة نقدية قيمتها ٥٠.٠٠٠ روبية في مجالات الأدب والتعليم والطب والهندسة والفنون التعبيرية والفنون الشعبية وعلوم الحاسوب وأنواع الرياضة.

٩١- وفي سياق الجهود المبذولة لحماية الأقليات من التمييز، أقدمت الحكومة على خطوة فريدة تستهدف من خلالها جذور الإجحاف على صعيد المقاطعات. وقد أنشأت الحكومات الإقليمية لجاناً تسمى لجان التعايش بين الأديان في المقاطعات تضم ممثلين عن الزعماء الدينيين البارزين من المجتمعات ذات الأغلبية ومن المجتمعات ذات الأقلية. وتجتمع تلك اللجان شهرياً أو فصلياً للنظر في الوضع السائد في المقاطعة فيما يتعلق بأمن ورفاه الأقليات وتعزيز التعايش بين الأديان وبناء تفاهم أكبر بين المجتمعات ذات الأغلبية والمجتمعات ذات الأقلية.

٩٢- وفضلاً عن ذلك، يقوم مجلس الممتلكات الائتمانية للأشخاص المرشحين، وهو هيئة مستقلة، بصيانة المعابد الدينية وبتوفير المرافق الضرورية للحجاج من الأقليات. وأشرف المجلس على زيارة ٢٤.٠٠٠ حاجاً من الشيخ والهندوس، وهو رقم قياسي، من جميع أنحاء العالم لأماكنهم المقدسة خلال ستة مهرجانات في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ فقط.

٩٣- وبغية تحسين الخدمات التي تقدمها الشرطة، وضعت الحكومة قانوناً جديداً يتعلق بالشرطة وهو قانون الشرطة الصادر في عام ٢٠٠٢ الذي ينص على إنشاء لجنة السلامة العامة على الصعيد الاتحادي والإقليمي وعلى صعيد المقاطعات من أجل إبعاد الشرطة عن التدخل الخارجي وضمان معالجة الشكاوى التي تقدم ضدها دون تأخير على المستويات المحلية. وينتمي السيد موهني والسيد جهمت لاي جيتهاناند، وهما عضوان مستقلان في لجنة السلامة العامة والشكاوى في إقليم السند، التي أنشأها الحكومة الإقليمية، ينتميان إلى الأقلية الهندوسية التي تعيش في إقليم السند. أما السيد باسانت لال غولشان، وهو عضو في الجمعية الإقليمية لبلوشستان، فقد كان عضواً منتخباً في لجنة بلوشستان الإقليمية.

٢- اللاجئون

٩٤- ما انفكت باكستان تستقبل اللاجئين الأفغان على مدى ثلاثة عقود. وقد فاق عددهم في فترات الذروة ٣,٥ ملايين لاجئ. ولا تزال باكستان تستضيف أكثر من ٢,١ مليون لاجئ. ويجري تسجيل اللاجئين وفقاً لاتفاق ثلاثي سيظل ساري المفعول إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وتكون عودة اللاجئين طوعية.

٩٥- ليست باكستان طرفاً في اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين ولا في البروتوكول الملحق بها في عام ١٩٦٧. غير أن ردة فعل باكستان عندما واجهت تدفق اللاجئين الأفغان لاقت استحسان المجتمع الدولي برمته ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٩٦- وعملت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مع اللجنة البرلمانية المعنية بحقوق الإنسان، المكونة من ٥٥ عضواً ينتمون إلى جميع الأحزاب الممثلة في الجمعية الوطنية وفي مجلس الشيوخ، على صياغة مشروع تعديلات للقانون الحالي كان قد سبق اقتراحها على البرلمان للنقاش. وتتضمن التعديلات تعريفاً للاجئين في القانون الباكستاني لأول مرة وتعفي طالبي اللجوء من الأحكام العقابية الواردة في قانون الأجانب. وعلاوة على حماية

اللاجئين من التوقيف التعسفي ومن المضايقات، قد تكون التغييرات التي تجرى على القانون الوطني خطوة أولى باتجاه جعل باكستان توقع على اتفاقية ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين.

٩٧- وبالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، أنشأت جمعية المحامين المعنيين بحقوق الإنسان والمساعدة القانونية مركزاً لتقديم المشورة والمؤازرة القانونية في كراتشي بغية تلبية احتياجات اللاجئين الأفغان في المجال القانوني. ويقدم المركز المؤازرة القانونية للاجئين ولطالبي اللجوء ويحقق في قضايا اللاجئين المتهمين بارتكاب مخالفات مدنية أو جنائيات حتى يكفل عدم انتهاك حقوقهم الموضوعية والإجرائية. كما قامت المفوضية السامية بتدريب الموظفين الباكستانيين المكلفين بإنفاذ القانون.

كاف - دور وسائط الإعلام

٩٨- تؤمن باكستان بحرية الإعلام والتعبير وهي عاقدة العزم على ضمان تحقيق تلك الحرية. والغاية من ذلك كفالة المساءلة والشفافية والحكم الرشيد عن طريق تحقيق قدر أمثل من حرية تدفق المعلومات.

٩٩- إن سجل حكومة باكستان السابق في مجال منح قدر غير مسبوق من حرية التعبير لوسائط الإعلام الإلكترونية والمطبوعة لا يحتاج إلى مزيد من الشرح. فعدد القنوات الخاصة والمستقلة التي تعمل حالياً في باكستان زاد عن عددها في أي وقت مضى من تاريخ باكستان.

لام - الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية

١٠٠- تلتزم حكومة باكستان التزاماً تاماً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان لمواطنيها وفقاً لما ينص عليه الدستور من التزامات وللمعايير المحددة في صكوك حقوق الإنسان الدولية. وتعمل الحكومة باستمرار، عن طريق سن قوانين وإنشاء هيكل إدارية، على إحداث تغيير إيجابي في حياة جميع الباكستانيين.

١٠١- إلا أن عدداً من التحديات لا تزال تعترض ما تبذله باكستان من جهود في سبيل تحقيق أعلى المعايير في مجال حقوق الإنسان. ومن بين تلك التحديات مواصلة تحقيق معدل نمو عال في ظل التباطؤ العالمي والتحدي الذي يمثله الإرهاب والمساعدة الدولية الممنوحة لبرامج القطاع الاجتماعي التي لا تزال دون ما هو مطلوب.